الغانم : وصلني كتاب رسمي من وزير الصحة يوصي بإلغاء الجلسة القادمة بعد إصابة نائبين بفايروس «كورونا»

رياض عواد

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه كتاباً رسمياً من وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح يوصي بإلغاء جلسة يوم الثلاثاء القادم بعد إصابة نائبين بفايروس كورونا وضرورة التأكد من عدم وجود مصابين آخرين، مبيناً أن مكتب المجلس سيجتمع غدا لاتخاذ قرار بهذا الشأن. وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس، أن كتاب وزير الصحة تضمن عدة أمور أهمها تأكيد إصابة نائبين بفيروس كورونا، سائلاً المولى سبحانه وتعالى الشفاء العاجل لهما.

وأوضح الغانم أنه وفقا للبروتوكولات الصحية فقد كان مكررا إجراء الفحوصات للنواب اليوم الاثنين، إلا أنه بناء على كتاب وزير الصحة والمرفق به كتاب من الوكيل المساعد لشؤون الصحة العامة بشأن طلب تأجيل جلسة يوم الثلاثاء ستجرى الفحوصات للنواب يوم السبت الموافق 19 سبتمبر.

مرزوق الغانم

وأضاف الغانم" بناء على بروتوكول الصحة العامة من أنه للتأكد من نتيجة هذه الفحوصات يجب الفحص في اليوم السابع من تاريخ تأكيد الإصابة بالإضافة إلى العديد من تفاصيل البروتوكولات الصحية".

وذكر الغانم أن الحكومة طلبت تأجيل جلسة الثلاثاء بسبب الوضع الحالي والإفادات فقد يكون هناك إصابات لنواب آخرين. وأكد الغانم أن كتاب وزير الصحة سيعرض على مكتب المجلس في اجتماعه اليوم وسيقرر المكتب ما يراه مناسباً وفقاً لهذا الكتاب وبناء على تفويض المجلس له فيما يتعلق بعقد الجلسات أثناء جائحة كورونا. وأضاف: "مبدئياً إذا كان هناك تأجيل لجلسة الثلاثاء القادم فستعقد الجلسة يوم الثلاثاء الذي يليه، وهذا ما أتوقعه بناء على هذا الكتاب".

وقال: "سبب عدم فحص النواب يوم غد لأن إفادة وزير الصحة وبناء على سؤالي له، فإن الفحوصات التي تجرى غداً قد لا تبين كل من يحمل الفيروس أو المرض ويحتاجون في بروتوكولهم إلى عدد معين من الأيام حتى يتبين ذلك".

وأوضح الغانم أنه بعد إصابة أكثر من نائب بمرض كورونا فلا يمكن تحديد عدد المصابين نتيجة الجلسات الثلاث التي عقدت الأسبوع الماضي.

الدلال: موقف الكويت من التطبيع مع الكيان الصهيوني يسجل في التاريخ بماء الذهب

أكد النائب محمد الدلال أن مواقف دولة الكويت الرافضة للتعاون والتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل تسجل في التاريخ بماء الذهب، مطالبا بضرورة استمرار هذه الموقف الكويتي وترجمته بشكل اقوى وأكثر وضوحا.

وأضاف في تصريح بمجلس الأمة امس الأحد ان " هذا الموقف الشريف يتبناه أولا حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح شافاه الله وعافاه وارجعه بالسلامة وولي عهده الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح وكذلك الموقف الرسمي والحكومي والبرلماني الذي يشهد به الجميع.

وشدد على أهمية عدم مشاركة الحكومة في أي لقاءات أو اجتماعات أو اي مراسم ترتبط بموضوع التقارب او التعاون مع الكيان الصهيوني.

ولفت الدلال إلى أن أعضاء مجلس الأمة أكدوا في بيان واضح استمرار رفضهم التطبيع او التعاون او التنسيق او التقارب مع الكيان المحتل او حتى للدول الداعمة له.

وبين الدلال أن من ضمن الجهود النيابية تقدمه وعدد من النواب بمقترح لتفعيل المقاطعة ورفض كل ممارسات التطبيع مع هذا الكيان المحتل، مؤكدا ان الموقف الشرعي لا يكون إلا بتأييد مواقف الشعب الفلسطيني الذي يحارب المجرمين والصهاينة المحتلين.

واعتبر أن اهتمام الكيان الصهيوني المحتل لدولة فلسطين بالتطبيع مع الدول العربية والخليجية يهدف الى اختراق الصف العربي والتبرير لمواقفه الإجرامية والمخالفة للقرارات الدولية.

وشدد الدلال على ان سياسة الاحتلال تقوم على فرض الأمر الواقع المرفوض من الشعب الفلسطيني من خلال احتلال قطاع غزة وتدنيس المقدسات والمسجد الأقصى ومنع عودة اللاجئين وهدم البيوت والتهجير، مؤكدا ان تلك الأفعال تعد من جرائم الحرب

من جهة أخرى أعلن لدلال عن تقديمه سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وجاء في نص السؤال:

فجعت الكويت بخبر قتل مع سبق الإصرار والترصد لمواطنة كويتية حامل (رحمهما الله) في مستشفى مبارك وقد سبق محاولة اغتيالها من أحد أقاربها قبل نقلها للمستشفى، والأشد استغربا وإيلاما جدا هو أن عملية الاغتيال الشنيعة تمت جهارا نهاراً دون أن تتوفر حماية للقتيلة في المستشفى، علما بأن الاغتيال الأول تم بواسطة أحد أقاربها والقتل في المستشفى تم من قريب آخر وهو ما أدى إلى وفاة المواطنة وجنينها في جريمة غاية في البشاعة ، ونظرا لخطورة المشهد وانعدام الأمن وضياع الأرواح البريئة ، لذا يرجى إفادتنا بالآتي:

–1 هل تم القبض على القتلة ومن وراء هم والتحقيق معهم وتسليمهم للنيابة العامة.

2 – هل تم القبض على القاتل الأول قبل عملية الاغتيال الثاني في المستشفى ، وهل اعترف بوجود شركاء له في جريمته ، وهل التحقيقات الأولية مع القاتل الأول أو أي من الأقرباء أدى إلى معرفة وجود جريمة اصرار وترصد لإتمام جريمة الاغتيال لاحقا.

3 – لماذا لم تتوفر حماية أمنية للمواطنة التي تم اغتيالها في المستشفى ، وهل الاجراءات القانونية المتبعة في مثل هذه الحالات أن تترك المجني عليها دون حماية مع تزويدي بالإدارة المعنية بمتابعة عملية التحقيق بالاغتيال وبكافة القرارات والتعاميم والنظم التي تنظم هذه الحالات ودور رجال الداخلية في حماية القتيلة رحمها الله.

4 – ذكر النائب د عادل الدمخي في مداخلة برلمانية اثناء جلسة مجلس الأمة يوم الخميس الموافق 10 سبتمبر 2020 بان زوج المجني عليها رحمها الله طلب من وكيل النيابة الذي حقق في عملية الاغتيال الأول حماية لزوجته بعد عملية الاغتيال الأول خشية من قيام اطراف بمحاولة قتلها من جديد ، هل الداخلية لديها علم بذلك اثناء التحقيق مع الزوج قبل الإحالة للنيابة وهل تلقت وزارة الداخلية أية تعليمات من النيابة في هذا الشأن وماهي الاجراءات التي قامت بها الداخلية لتوفير الحماية التي طلبها زوج المجني عليها "رحمها الله".

–5 هل وفرت وزارة الداخلية حاليا حماية لباقي افراد اسرة المجني عليها رحمها الله وما نوع تلك الحماية الموفرة ، وهل تمكنت وزارة الداخلية من القبض على كافة الأطراف المتورطة في عملية الاغتيال خلاف القاتل الأول والثاني.

6 – هل فتحت الداخلية تحقيق قانوني في واقعة الاغتيال وبالأخص دور رجال الداخلية في توفير الحماية للمجني عليها رحمها الله وماهي نتائج التحقيق ، مع تزويدي بالإجراءات القانونية المتخذة اتجاه عملية الاغتيال واثناء وجود المجني عليها في المستشفى والى هذا التاريخ.

من جهة أخرى وجه الدلال سؤالاً آخر إلى وزير الداخلية، جاء فيه:

أشار الزميل النائب د . عادل الدمخي في مداخلة له اثناء جلسة مجلس الأمه يوم الخميس 10 أغسطس 2020 الى وقائع تتعلق باختفاء العقيد ناصر بدر الطيار اثناء التحقيق معه في قضية منظوره امام في النيابة العامة (التسريبات) ، وبان الاختفاء تم لدى ادارات تابعة لوزارة الداخلية مع عدم تمكين ذويه ومحاميه من معرفة مكانه او التواصل معه ، وبان العقيد ناصر الطيار اودع لاحقا مستشفى الطب النفسي نتيجة لانهياره امام التحقيقات وبان الداخلية في تحقيقها مع العقيد الطيار تجاوزت القانون وحقوق الإنسان ، ونظرا لخطورة ما ورد في تلك المداخلة ، لذا يرجى إفادتنا بالآتي : 1 – ما هي الأسس القانونية التي لدى وزارة الداخلية لإيقاف او حجز او التحقيق مع العقيد ناصر الطيار العامل في أحد إدارات وزارة الداخلية ، وفي أي تاريخ تم القبض عليه أو إيقافه ، وفي أي تاريخ تم احالته للنيابة العامة.

2 – هل مارست وزارة الداخلية اثناء التحقيق مع العقيد ناصر الطيار اي صور من الأكراه او العنف او التهديد او الاساءة سواءا كان ذلك قبل احالته للنيابة العامة أو بعدها وهل يوجد اي اساس قانوني او نظامي في الداخلية لأي ممارسة أي تصرف.

3 – ما هي الأسس القانونية والاسباب الاحالة العقيد ناصر الطيار الى مستشفى الطب النفسي ومتى تمت الإحالة ، وما هي التقارير الصادرة من الطب النفسي واطلع عليها رجال الداخلية بشان الوضع الطبي او الصحي للعقيد ناصر الطيار.

–4 هل حجبت أو منعت وزارة الداخلية تواصل العقيد ناصر الطيار مع أهله وذويه ومحاميه لمدة تزيد عن 10 ايام ، وهل يوجد اي توجيه من وزارة الداخلية لمستشفى الطب النفسي بمنع الزيارة عن العقيد ناصر الطيار وفي حال المنع ما هو الأساس القانوني لذلك.

5 – ما هي قرارات النيابة العامة التي وردت لوزارة الداخلية بشان التعامل مع العقيد ناصر الطيار .

محمد الدلال

عبدالكريم الكندري يطالب رئيس مجلس الوزراء بمواجهة الاستجواب في جلسة علنية

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بمواجهة الاستجواب المقدم من قبله في جلسة علنية، وعدم اللجوء إلى طلب مناقشة الاستجواب في جلسة سرية إو إحالة محاوره إلى اللجنة التشريعية او المحكمة الدستورية.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "وصلتني معلومات عن عدم رغبة رئيس مجلس الوزراء صعود منصة الاستجواب يوم الثلاثاء المقبل أو محاولته استخدام احدى الادوات التي كان يستخدمها رئيس مجلس الوزراء السابق في تكسير الاستجواب أو محاولة التقليل من أهميته سواء بإحالة المحاور للجنة التشريعية أو المناقشة بجلسة سرية".

وخاطب الكندري سمو رئيس الوزراء قائلا" اصعد المنصة بجلسة علنية، أو لا حتى تفند محاور الاستجواب، ثانيا لأنك أمام استحقاق شعبي ، وسؤال يجب أن تجيب عنه أمام الناس وكلهم ينتظرون أن يسمعوا رأيك به".

د. عبدالكريم الكندري

وأوضح الكندري بالقول " في جلسة طرح الثقة بوزير الداخلية النائب عادل الدمخي – الذي أثق به– نقل على لسان الشيخ ناصر صباح الاحمد أنه سلم رئيس مجلس الوزراء تسجيلين أحدهما يخص الصندوق الماليزي والثاني يخص التجسس، وقام وزير الداخلية وأقسم بأنه لم يتسلم إلا التفريغ ".

وقال: "هناك واحد من الثلاثة لا يقول الحقيقة وكونك لم تتكلم في الجلسة الماضية فإنك دخلت في دائرة الشبهة والاتهام فإما أنك تعلم بالتسجيلات ولم تسلمها لوزير الداخلية أو أن تخرج وتقول إنك لم تتسلم التسجيلات، وفي كل الأحوال هناك مناقشة يجب أن تتم في جلسة علنية أمام الناس ".

وتابع مخاطبا الشخ صباح الخالد "هي مساحة وفرصة متروكة لك للإجابة عن هذا السؤال المهم أمام الناس هل تسلمت التسجيلات وإذا كنت تسلمتها فلماذا لم تحلها إلى وزير الداخلية؟ وإذا حولتها لوزير الداخلية الذي أعلن في الجلسة أنه لم يتسلم التسجيلات فلماذا تجدد الثقة به؟"

لعدم اكتمال النصاب

«المالية» تؤجل التصويت على مشروع قانون حماية المنافسة

أجلت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التصويت على مشروع قانون في شأن حماية المنافسة بسبب عدم اكتمال النصاب، وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم إنه تم عقد اجتماع فرعي لمناقشة المشروع.

وأوضحت الهاشم في تصريح بمجلس الأمة أن مشروع القانون يتكون من 42 مادة تكفل حق التنافس الشريف ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة والشركات الكبرى في السوق.

وقالت: إن "عدم وجود نصوص قانونية تحمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الشركات الكبرى حدت من قدرة جهاز حماية المنافسة على حمايتها".

وأضافت أن شركات التوصيل على سبيل المثال عانت أثناء أزمة (كورونا) من احتكار شركات التوصيل الكبرى بشكل عام، نتيجة لعدم وجود نص واضح يحفظ حقوقهم في المنافسة في السوق حتى تحقق أرباحًا.

وأكدت أن مشروع القانون بعد التعديلات الكثيرة التي أجرتها اللجنة المالية والمكتب الفني للجنة والمكتب الفني للوزير جعلت لجهاز حماية المنافسة أنيابًا، بحيث سيكون هناك مجلس تأديب ولجنة تظلمات واضحة تفرض عقوبات فورية على من يتجاوز في موضوع المنافسة.

جانب من الاجتماع الفرعي لمناقشة المشروع

ولفتت إلى أن مشروع القانون يتزامن مع قانون آخر تسعى له اللجنة بكل قوة وهو قانون الاستيراد الذي يتيح لكل الأفراد استيراد أي بضائع أو خدمات يمكن أن تقدم دون اللجوء لأصحاب الشركات الكبرى، معتبرة أن القانون سيسهم في كسر الاحتكار الموجود.

من جهة أخرى قالت الهاشم: إن "وزير المالية طلب في الجلسة الأخيرة سحب التقرير المتعلق بموضوع الدين العام لمدة أسبوعين لكي يقدم رؤية الوزارة في هذا الجانب، مبينة أنها بعثت رسالة للمجلس بانتهاء المدة التي طلبها الوزير دون أن يقدم أي دراسة، وأنه لم يحضر أيًا من اجتماعات اللجنة.

وأفادت بأنها قدمت تصورا لإنقاذ الموقف يبنى على الدين الفعلي للدولة 4.5 مليارات دينار، وبالتالي فإن مبلغ 10 مليارات دينار تكفي للدين العام، على أن تقدم الحكومة خطة إصلاح مالي واقتصادي وهيكلي متكامل.

وكشفت عن أن وزارة المالية بعثت بكتاب للجنة أمس يفيد بأن "الظروف العالمية وانخفاض مستويات الفائدة يمثلان فرصة للاقتراض لآجال طويلة وبتكلفة منخفضة خاصة أن الرصيد الائتماني لدولة الكويت لا يزال جيدًا، إضافة إلى أن الاقتراض بآجال طويلة سيتيح للدولة التركيز على الإصلاحات المالية والاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للدولة".

وأكدت أن اللجنة المالية لم تتلق أي خطة من وزير المالية للإصلاح المالي والاقتصادي أو أي برامج اقتصادية لتنويع مصادر دخل.

السبيعي: أرفض فض دور الانعقاد قبل صعود رئيس الوزراء المنصة

أكد النائب الحميدي السبيعي رفضه إنهاء دور الانعقاد الحالي قبل صعود سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد المنصة وتفنيد محاور الاستجوابات في جلسة علنية.

وقال السبيعي في تصريح بمجلس الأمة أمس الأحد: إن "طلب عدم عقد الجلسة المقبلة تذرعًا بفيروس (كورونا) أصبح بدعة حكومية جديدة لتعطيل والتهرب من الجلسات، مضيفًا "أنا لا أستغرب هذا الأسلوب من الحكومة ، ولا أعتقد أن نهجها تغير".

وأضاف "سمعنا اليوم عن الطلب المقدم من الحكومة ممثلة بوزير الصحة لتأجيل جلسة الثلاثاء المقبل بسبب إصابة نائب أو نائبين بفيروس (كورونا)، متمنيًا الشفاء العاجل للمصابين".

وأعرب السبيعي عن اعتقاده بأن سمو رئيس الوزراء لن يصعد المنصة، مؤكدًا أن الاستجوابات باقية وأنه من الخطأ القول بفض دور الانعقاد بعد إقرار الميزانيات فلا يجوز ذلك حتى لو مضى على دور الانعقاد 8 أشهر.

وأوضح أن شروط فض دور الانعقاد ألّا يقل عن 8 أشهر، مؤكدًا أنه حسب الدستور واللائحة يجب أن تكون مدة الفصل التشريعي 4 سنوات ميلادية أي بواقع كل دور انعقاد سنة كاملة.

وأضاف "إذا كان الحد الأدنى لدور الانعقاد 8 أشهر فهي رخصة وليست استثناء، مشيرًا إلى أن "الأصل العام يتطلب أن يكمل المجلس مدته طالما أن هناك مواضيع مهمة مدرجة على جدول الأعمال".

وتساءل السبيعي هل توجد هناك ممارسة أهم من الاستجوابات؟ معتبرًا أن انتهاء الفصل التشريعي دون مناقشة الاستجواب بمثابة تعدٍ على الدستور.

وأضاف السبيعي إذا كان هناك ما يستلزم استمرار دور الانعقاد فيجب أن يستمر حتى لو آخر يوم له كما حصل في مجلس 1992 والذي استمر حتى انتخابات 1996 بأسبوع لإنجاز المدرج على جدول الأعمال

الحميدي السبيعي